بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

الاثنين، 16 من محرم 1438هـ | 2016/10/17م | رقم الإصدار: PR16060

بيان صحفي

أقيموا الإسلام وانبذوا العلمانية

تخلي نواز شريف عن شرفه وتبديله جلده ولجوؤه إلى جحر العلمانية لن ينفعه في كسب رضا واشنطن عنه لتمديد سلطته فترة أخرى

بعد ساعات من المناقشات المحتدمة بين أعضاء البرلمان من "الإسلاميين" والعلمانيين، أقرّ البرلمان الباكستاني الخميس، في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦م، مشروعَ قرار يلزم القضاة بالحكم على أي شخص ارتكب ما تُسمى بـ"جريمة الشرف" بالسجن المؤبد، حتى لو حصل على العفو من الأقارب، وأشاد رئيس الوزراء نواز شريف بالقانون في تناغم مع ما يصدر من جعجعة من العواصم الغربية، فعلق بالقول: "لا شرف في جرائم الشرف"، وقال: "أهنئ البرلمان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وجميع الذين عملوا بجد وساندونا في تمرير هذا التشريع".

إزاء ذلك يؤكد حزب التحرير في ولاية باكستان أنه لا شرف في نظام تُسنّ فيه القوانين بناء على الحريات العلمانية، بينما الإسلام العظيم وحده الذي يضمن حقوق الرجال والنساء ويحول دون انتشار الفساد في المجتمع، ولا شرف في نواز شريف الذي فتح أبواب الفساد والرذيلة ليغرق فيها شبابنا، وما ذلك إلا لتقديم نفسه لأسياده على أنه سياسي علماني لا غنى لأسياده عنه، حتى يتمكن من الفوز بفترة حكم أخرى بمباركة واشنطن. **«لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ»** قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: **«فَمَنْ؟»** رواه مسلم.

إنّ النظام القائم في باكستان يصرّ على علمانيته بفصله الأحكام الشرعية والنصوص الشرعية عن مشاكل الناس وحياتهم، فبدل أن يبحث البرلمان الباكستاني في النصوص الشرعية التي جاءت شاملة وصالحة لكل زمان ومكان، بدل أن يبحث فيها عن معالجة لمشاكل الناس، انصاع لإملاءات المنظمات الدولية الغربية الكافرة التي هي أبعد ما تكون عن الحشمة والفضيلة، وأبعد ما تكون عن الحرص على أعراض النساء وخصوصًا في بلاد المسلمين، لذلك جاء سنّ قانون "الشرف" هذا على مقاس الغرب ومنظماته التي تدعو للتبذل والانحلال والسفور والرذيلة باسم "الحرية" والحفاظ على حقوق المرأة، ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً**﴾، إذ يريدون للمسلمين من هذا القانون أن لا يغاروا على أعراضهم، وأن يشاهدوا الفاحشة بين ظهرانيهم ويقفوا ساكنين، وهو ما من شأنه أن يشجع ضعاف النفوس على ارتكاب الفاحشة دون خشية العواقب. لقد شهد العالم

انحطاط الحضارة الغربية بعد نشر الفيديو الذي تم تسريبه مؤخرًا عن دونالد ترامب (المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية)، يظهر فيه وهو يتحدث عن المرأة بطريقة مهينة، بطريقة تؤكد نظرة الغرب للمرأة على أنها سلعة لتلبية رغبات الرجل الجنسية.

لو كان النظام حريصًا على حقوق المرأة لعمد إلى حل المشاكل التي تدفع الرجال والنساء للقيام بالفاحشة من جذورها، كحل مشكلة العنوسة بين الشباب لضيق ذات اليد، ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء، وفرض اللباس الشرعي على النساء، ومنع التبذل والتبرج في الأماكن العامة، وحظر المحطات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية الغربية التي تروّج لطراز عيش الغرب، الذي ينظر للمرأة على أنها سلعة ومتعة للرجل. لو كان النظام حريصًا على النساء لثقّف الرجال والنساء بمفاهيم الإسلام عن الحياة الاجتماعية في مناهج التعليم والإعلام والمساجد وغيرها، لكن بدلًا من ذلك تعمّد النظام تغيير مناهج التعليم على نحو يبعد الشباب عن إسلامهم ولا يثقفهم في دينهم. علاوة على ذلك يقوم النظام بنشر الحضارة الغربية ونمط الحياة فيها، والتشبه الأعمى بالحضارة الغربية في كل مؤسسات الدولة، على الرغم من أن القيم الغربية لا تقيم وزنًا للأمومة أو الأبوة أو الكرامة والشرف في بلادها. بيد أن هذه الأمور بعيدة عن ذهن نواز شريف ورفاقه، وتركيزهم الوحيد هو على التشبث بعروشهم حتى لو كان على حساب خسارتهم للآخرة.

إن هذا الانحطاط الذي وقع فيه النظام بسنّ "قوانين الشرف" ليس هو فقط مؤشراً على مدى تمسك نواز شريف بالسلطة، بل هو تذكير كئيب للمسلمين في باكستان بأنه يجب عليهم رفض نهج تطبيق الإسلام بشكل تدريجي في السلطة، ففكرة التدرج لا تتحمل فقط العواقب المؤسفة لهذا النهج، بل وتتحمل أيضًا إضفاء الغطاء على الذين يمكرون بالإسلام ويستغلون الوضع لمهاجمة الإسلام. لهذا وجب على المسلمين عدم استخدام القوانين التي سُنّت في ظل عهد الجنرال ضياء بما تسمى "الأسلمة" على غير سواء! ووجب عليهم رفض القوانين التي سنّتها الحكومات اللاحقة لـ"حل" المشاكل الاجتماعية بدلًا من التنفيذ الشامل للإسلام وحده، وهو أمر ممكن فقط من خلال دولة الخلافة على منهاج النبوة. لذلك ندعو جميع المسلمين، رجالًا ونساء، صغارًا وكبارًا، للعمل من أجل التطبيق الشامل للإسلام من خلال دولة الخلافة الثانية على منهاج النبوة حفاظًا على أعراضهم وصونًا لكرامتهم ولنيل رضوان من الله أكبر. ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان